

الأزمة العراقية

ملاحُ صراعٍ متصاعد

إعداد القسم السياسي



تقدير موقف

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسوريا دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد القرار السياسي ولرسم الاستراتيجيات.

يعمل المركز كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سوريا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وينتج الدراسات المنهجية المنظمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكن من وضع الخطط التي يحقق تنفيذها تلك الاحتياجات.

www.OmranDirasat.org الموقع الإلكتروني

info@OmranDirasat.org البريد الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة © 2014

تاريخ النشر 2014 /6/17

تتصدر الأحداث العراقية المتسارعة والمتشابكة هرم الاهتمام السياسي والأمني إقليمياً ودولياً، وخاصة بعد ما شهدته مدينة الموصل العراقية يوم الثلاثاء 2014/6/10 من سيطرة المسلحين (الذين ينتمون إلى فصائل إسلامية وقبلية عربية) على عموم المدينة كالمجمع الحكومي، ومطاري الموصل المدني والعسكري، ومعسكرات وقاعدة الجيش، ومقرات الشرطة، وست بلدات كبيرة تابعة لمحافظة نينوى، وجزء من مدينة كركوك النفطية المتنوعة عرقياً، إلى جانب انسحاب سريع ومفاجئ للمؤسسات الحكومية (العسكرية والأمنية والإدارية) الأمر الذي عكس ضعفاً في بنية ووظيفة الجيش.

الفاعل الحكومي: تسويق ونهج طائفي

تمثل سياسة المالكي وفق ما يراه الحراك الثوري في العراق سياسة مشبّعة باللعب على الوتر الطائفي، وتعمل على تحويل مطالب شعبية محقّة إلى صراع طائفي منظم تشنه سلطته، بجيشها وأجهزة قمعها، وتسعى لاختصار كل ما يحصل في المحافظات الثائرة ضد سياسته على أنها حربٌ بين "الخير" ممثلاً في حكومة نوري المالكي، و"الشر" ممثلاً في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

يشكل إعلان المالكي حالة التأهب القصوى في البلاد، وطلبه من البرلمان إعلان الطوارئ الذي يتيح له إيقاف العمل بالدستور وإلغاء المحاكم المدنية مقابل إقامة أحكام عرفية عسكرية (وهو ما لم يتم بعد): هذا الإعلان شكّل مدخلاً لفهم سياسة المالكي في اقتناص ما يعتبره فرصة لضرب كل المعارضين والداعيين لتغيير أو إسقاط حكمه، وما يدلُّ على ذلك انتشار ست فرق عسكرية تابعة للجيش العراقي حول أسوار بغداد الأربعة، والتحليق المكثف للطائرات المروحية، بالإضافة إلى الاتصالات الهاتفية الحكومية، التي لم تقل سخونة عن الواقع في الأرض، مع مسؤولين أميركيين وسفراء دول أوروبية وإقليمية لطلب المساعدة العسكرية والسياسية لدعم العراق.

يدرك المالكي ضرورة الالتفاف على المطالب الشعبية للعشائر والقوى العربية المتمثلة بتعديل بعض فقرات من الدستور وإطلاق سراح المعتقلين السُّنة، ومحاسبة المتهمين بجرائم تعذيب وقتل وإعدام من قوات الأمن، وإعادة بناء وهيكلية الجيش والشرطة وفق التركيبة السكانية، وإدراج الميليشيات المسلحة في العراق تحت قانون مكافحة الإرهاب أسوة بالجماعات المرتبطة بتنظيم "القاعدة". فسارع المالكي ومنذ اللحظة الأولى للحراك الثوري السلمي الذي شهدته البلاد على وصفه بالإرهاب الذي يهدد أمن الوطن، متجاهلاً حتى الخطابات الداخلية الشيعية والداعية إلى تنفيذ مطالب العشائر، والذي يمكن أن يُشكل نقطة حاسمة في الحل وفي حفظ البلاد من متغيرات تهدد باحتراب ليس في صالح أحد.

يجرّ المالكي العراق برفضه المطلق لتلك المطالب إلى حرب يريد لها، حرب داخلية كبيرة ذات طابع مذهبي يتسنى له الخلاص من (العدو السني) وحتى المعارض (الشيعي) وبالتالي تثبيت حكمه.

وتكتمل ملامح سياسة المالكي عندما سارعت في إنتاج الخطابات والاصطفافات المذهبية ودعوتها لتشكيل حماية شعبية لصد هذه (المؤامرة) بحجة معدة سلفاً وهي حماية المقدسات، حيث أُعلن في بغداد مؤخراً عن تشكيل ميليشيا جديدة باسم "فيلق الكرار" يضم عناصر من عصائب أهل الحق وحزب الله فرع العراق، لمواجهة التنظيمات المسلحة التي تقف في محيط العاصمة بغداد، ولصدّ "الهجمة البربرية" لتنظيم "داعش" وحماية المراقد المقدسة في سامراء وبغداد والنجف وكربلاء. وكما دعا في إطار متصل مكتب زعيم "التيار الصدري"، مقتدى الصدر، إلى مراجعة المكتب للتطوع في ميليشيات أطلق عليها اسم "سرايا السلام" للمساهمة في "حماية الحسينيات والمراقد المقدسة". وتشكل فتوى السيستاني -التي يجب فهمها ضمن السياق الشيعي ومفهوم المرجعية- في وجوب القتال وحماية العتبات المقدسة مؤشراً ممهداً لتجيش الموقف طائفيًا.

التعاطي الدولي: بين متأنٍ ومتخوفٍ ومتدخل

سارعت إيران عقب التطور الأخير في الموصل وما تلاه إلى الاستنفار السياسي والعسكري والأمني مع توارد أنباء تؤكد دخول قوات إيرانية إلى سامراء وتكريت بدعوى تحريرهما ومساعدة الجيش الحكومي العراقي، وهذا ما أكدته المجالس العسكرية لعشائر الأنبار وصلاح الدين التي تعتبر أن ما يشهده العراق منذ تولي المالكي رئاسة الحكومة هو عملية احتلال إيرانية ممنهجة كرسّه الصمت المطبق من الدول العربية.

ولم يكن مفاجئاً تدخل إيران المباشر في العراق، حيث سارع روحاني بالتصريح قائلاً: "إن بلاده ستكافح العنف والإرهاب في العراق"، مسوقاً أن الانتفاضة هي أعمال وحشية ترتكها جماعة إرهابية ومتطرفة ضد السكان.

تنطلق سياسة إيران تجاه العراق بعد خروج القوات الأميركية من ضرورة الاستفادة من المكاسب المؤقتة التي حصلت عليها الولايات المتحدة وخاصة أنه لم تُدعم هذه المكاسب بتصالح سياسي، وسياسة طويلة الأجل لمشاركة السلطة. حيث لا بدّ من ملء الفراغ الناشئ بأجندات قابلة للتنفيذ، مستغلةً تهميش الولايات المتحدة جميع الاعتبارات الاجتماعية والتمركزات السياسية للقوى الدينية.

أما الولايات المتحدة فستجد نفسها أمام مأزق صعب مجدداً تفرضه استراتيجيتها في المنطقة والمتمثلة بالسماح لإيران أن تقوم بدور الشرطي في منطقة المشرق العربي، وبعدم التدخل عسكرياً، والبحث عن سبل غير مكلفة لإدارة الصراع الناشئ واحتواء تداعياته قدر المستطاع.

وبتتبع خطاب أوباما الأخير الذي اتسم بأنه خطاب عسكري، ندرك أن هناك سيناريوهات للتعامل مع الأحداث الأخيرة المتسارعة وهي:

1. إمداد بالتكنولوجيا الحربية، وربما حركات عسكرية قصيرة المدى كاستخدام طائرات دون طيار للقيام بضربات سريعة وخاطفة ضد مواقع لتنظيم "الدولة" التي سارعت مراكز الدراسات الاستراتيجية الأميركية على تصدّر هذا التنظيم المشهد العام في العراق والمبالغة في تقدير حجمه وتسويق فكرة أن هذا التنظيم استطاع الحصول على غايته الأساسية وهي تهميش كافة المؤسسات السياسية أو العسكرية المنافسة لها وذات الهيمنة العربية في الموصل غرب دجلة، وبالتالي فإن فكرة الأعمال العسكرية المحدودة ستبقى مقبولة أميركياً مع التأكيد على أن الولايات المتحدة لن تشارك في الحرب العراقية بقوات برية.
2. مناداة الحكومة العراقية بـ "إدخال عنصر سياسي في جهد حل الأزمة"، وإيصال رسائل قوية إلى المالكي بضرورة تغيير نهجه الطائفي، وهنا لابدّ من إدراك أن هذا السيناريو ينطلق من محددات ادعائية، إذ أن التقاطع الإيراني الأمريكي من منظور المصلحة يلتقي في نقطتين: (1) محاربة "الإرهاب السني" الذي طالت آثاره يوماً الولايات المتحدة الأميركية، و(2) الخوف من إعادة انتشار القوات البعثية.

بالنسبة لأنقرة التي تأثرت مباشرة بالأحداث في العراق فمن الممكن أن تشن عملية عسكرية فور حل مشكلة التفويض البرلماني، وسيكون هدف هذه العملية الحد من تهديد وجود تنظيم "الدولة" على حدود الإقليم الكرديستاني ولضمان استمرار المدّ النفطي الكردي، مستثمراً بذلك موقف البرزاني الذي يسعى إلى تمتين العلاقة مع تركيا، ومن هنا تأتي عدم معارضة أنقرة لدخول البشمركة إلى كركوك من منظور تلاقي المصالح، خاصةً لما تعنيه كركوك للأمن القومي التركي. وتدرك تركيا احتمالية قيام القوى الكردية بالمناوره مع كل من تركيا وحكومة بغداد وإيران، إلا أن هذا الدور لن يكون له تداعيات مباشرة على تركيا في حال حصوله.

أما الفعل العربي الخليجي أو على مستوى الجامعة العربية والمتسم بالنمطية وعدم الفاعلية والاكتفاء بطرح الشعارات الإعلامية كنبذ الإرهاب والمحاولة في البحث في تلك الأوضاع الخطيرة، عليه أن يدرك إن لم تفرز أفعالهم ضرورة مراجعة الاستراتيجيات وإدراك أبعاد الوظيفة الإيرانية في المنطقة، فإن المشروع الإيراني المتمدّد سيأخذ المنطقة إلى حرب شاملة تشهد تغييرات حاسمة في المشهد السياسي العام في المنطقة.

وكتنتائج لا بدّ من سردها:

1. إن ما يشهده العراق من حراك عسكري هو استمرارٌ لفعلٍ ثوريٍّ ضد الظلم والتهميش، انطلق في نهاية عام 2012 نتيجة سياسة حكومة المالكي التمييزية.
2. إن اختزال حراك طيف واسع من العراقيين على أنه إرهاب مجرّب باسم "داعش" كما تحاول أن تثبت كل من أمريكا وإيران (كل وفق منظوره)، هو فعل مقصود لإخراج الحراك المجتمعي عن المفهوم الوطني والسياسي.
3. لابد من إدراك (كتفكير استراتيجي ثوري) ما يشكله تنظيم "الدولة" من خطر استراتيجي على الجسم الثوري العراقي.

4. لا يمكننا الذهاب عن إشكالية ضعف وتنظيم القوات الثائرة على نظام المالكي، وتعدد هذه التنظيمات وعدم تبعيتها لجسم سياسي ممسك بالقرار.

5. يتعزز الولوج الإيراني للمشرق العربي نتيجة ضعف الدور العربي والمتفرج على قضم إيران للعراق، وبالتالي لابد من التنسيق والتلاقي مع قوى إقليمية يشكل الخطر الإيراني مهدداً لها أيضاً كتركيا مثلاً.